

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة ١٠ لا يسقط الحد باعتراض الجنون أو الارتداد ، فإن أوجب على نفسه الحد و هو صحيح لا علة به من ذهاب عقل ثم جن أقيم عليه الحد رجماً أو جلداً، لصحيحه ابي عبيده الحذاء:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ فَلَمْ يُضْرَبْ حَتَّى خُولِطَ فَقَالَ إِذَا أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ الْحَدُّ وَهُوَ صَحِيحٌ لَا عِلَّةَ بِهِ مِنْ ذَهَابِ عَقْلِهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَأَنَّ مَا كَانَ (وسائل ٢٨ ص ١٢٥)

و لو ارتكب المجنون الأدواری ما يوجبه في دور إفاقته و صحته أقيم عليه الحد و لو في دور جنونه، و لا ينتظر به الإفاقة، و لا فرق بين أن يحس بالألم حال الجنون أو لا

لعين ما مر في المطبق الا ان هنا ما يوجب الفرق و هو امكان اجراء الحد في الافاقه فيكون اقوى في الردء و لكنه مردود بلزوم اجراء الحد و عدم الدليل على التأخير و الاحساس بالالم و عدمه لادخل له في اجراء الحد

مسألة ١١ لا يقام الحد إذا كان جلداً في الحر الشديد و لا البرد الشديد ، فيتوخى به في الشتاء وسط النهار، و في الصيف في ساعة برده خوفاً من الهلاك أو الضرر زائداً على ما هو لازم الحد،

في المساله روايات في الوسائل في:

بَابُ أَنَّهُ يَنْبَغِي إِقَامَةُ الْحَدِّ فِي الشِّتَاءِ فِي أَحْرِّ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ وَ فِي الصَّيْفِ فِي أْبْرَدِهِ وَ رَوَايَاتُ الْبَابِ كُلُّهَا خَالِيَةٌ عَنْ خَوْفِ الْهَلَاكِ وَ الضَّرْرِ لِأَنَّهَا أَمَا ضَعِيفَةٌ أَوْ مَرْسَلَةٌ مِنْهَا رَوَايَةُ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ (مجهول) عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ قَالَ كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ وَ أَنَا مَعَهُ فَسَمِعَ

صَوَّتَ رَجُلٌ يُضْرَبُ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ فَقَالَ مَا هَذَا قَالُوا رَجُلٌ يُضْرَبُ فَقَالَ
سُبْحَانَ اللَّهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِنَّهُ لَا يُضْرَبُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ فِي الشِّتَاءِ إِلَّا فِي أَحْرَ
سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ وَلَا فِي الصَّيْفِ إِلَّا فِي أْبَرَدٍ مَا يَكُونُ مِنَ النَّهَارِ

و مرسله ابى داود المسترق

كلىنى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ (عامر) عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ (البصرى) عَنْ (سليمان بن
سفيان) أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرْقِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ مَرَرْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَإِذَا رَجُلٌ
يُضْرَبُ بِالسِّيَاطِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ سُبْحَانَ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ يُضْرَبُ قُلْتُ لَهُ وَ
لِلضَّرْبِ حَدٌّ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ فِي الْبَرْدِ ضَرْبٌ فِي حَرِّ النَّهَارِ وَإِذَا كَانَ فِي الْحَرِّ ضَرْبٌ فِي
بَرْدِ النَّهَارِ

و مرسله سعدان بن مسلم:

وَ عَنْهُ عَنْ مُعَلَّى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ (مجهول) عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ
خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ عَ فِي بَعْضِ حَوَائِجِهِ فَمَرَّ بِرَجُلٍ يُحَدُّ فِي الشِّتَاءِ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي
هَذَا فَقُلْتُ وَ لِهَذَا حَدٌّ قَالَ نَعَمْ يَنْبَغِي لِمَنْ يُحَدُّ فِي الشِّتَاءِ أَنْ يُحَدَّ فِي حَرِّ النَّهَارِ وَ لِمَنْ
حُدَّ فِي الصَّيْفِ أَنْ يُحَدَّ فِي بَرْدِ النَّهَارِ (وسائل ٢٨ ص ٢٢)

و صاحب الوسائل قال ينبغى الرأح منه الاستحباب لا الوجوب مع ان فتوى المتن على
الوجوب فالجمع ان يقال ان الحد فى الحر او البرد الشديد ان كان فيه خوف الضرر او
الهلاك فيجب التاخير الى زمان لا يوجب الضرر او الهلاك و ان للم يكن خوف فينبغى و
ان كان الضرب جايزا

ثم ان الجلد اذا كان موجبا للضرر لاي جهه من الجهات فلايجرى بل يؤخر الى زمان
لايوجب الضرر او يبدل بالضث و الشماريخ فقوله ضررا زاندا على اصل الحد لاوجه له الا
اذا عممنا الضرر الى الالم الناشى من الحد و فيه ما لا يخفى

و لا يقام فى أرض العدو

لصحيحه ابى مريم الانصارى:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ (الحسن بن علي) ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ
بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ (عبدالغفار بن القاسم) أَبِي مَرِيَمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع
لَا يُقَامُ عَلَى أَحَدٍ حَدٌّ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ

نعم فى نقل اشيوخ اضاف عليه السلام مخافه الحميه و لحوقه بالعدو

الطوسى بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَالَ لَا أُقِيمُ عَلَى رَجُلٍ حَدًّا بِأَرْضِ الْعَدُوِّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا
مَخَافَةً أَنْ تَحْمِلَهُ الْحَمِيَّةُ فَيُلْحَقَ بِالْعَدُوِّ (وسائل ٢٨ ص ٢٥)

فان كان الخوف عله لعدم الحد فى ارض العدو فمع عدم الخوف يحد و اما لو كان من
الحكمه لا العله فلايحد و لو مع عدم الخوف

و لا فى الحرم على من التجأ إليه، لكن يضيق عليه فى المطعم و المشرب ليخرج،
و لو أحدث موجب الحد فى الحرم يقام عليه فيه

و استدل عليه فى الجواهر باحترام الحرم المستفاد من قوله او لم نكن لهم حرما آمنا
(قصص ٥٧) و قوله تعالى او لم يروا انا جعلنا حرما آمنا(عنكبوت ٦٧) و انه مامن المستفاد
من قوله تعالى و من دخله كان آمنا فالفار اليه آمنا من التعرض

نعم يمكن الخدش فى الاول بان اجراء الحد لا يخالف الاحترام و الحرمة نعم الامن و الامان
مصرح به بان الداخل فى امن حتى يخرج

و استفاد ايضا مما ورد فى مطلق الجنايه كصحيحه هشام بن الحكم:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي
الرَّجُلِ يَجْنِي فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ثُمَّ يَلْجَأُ إِلَى الْحَرَمِ قَالَ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَ لَا يُطْعَمُ وَ لَا يُسْقَى
وَ لَا يُكَلَّمُ وَ لَا يُبَايَعُ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ يُوْشِكُ أَنْ يَخْرُجَ فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَ إِنْ جَنَى فِي
الْحَرَمِ جِنَايَةً أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِ لِلْحَرَمِ حُرْمَةً (وسائل ٢٨ ص ٦١)

و اما الضيق عليه حتى يخرج فهو اولا مستفاد مما فى الصحيحه و ثانيا اقتضاء وجوب الحد